

# دور الإعلام الأمني في الوقاية من الجريمة المنظمة

## The Role of Security Media in the Prevention of Organized Crime

بكري مختار

جامعة مصطفى اسطنبولي معسكر، الجزائر

Mokhtar.bekkari@gmail.com

**المخلص:** تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على الدور الذي يلعبه الإعلام الأمني في الوقاية من الجريمة المنظمة، في ظل تنامي حركة الجريمة المنظمة وتزايد حركة تداول أموال المنظمات الإجرامية على المستوى المحلي والدولي، بهدف تغيير صفة الأموال التي تم الحصول عليها بطريقة غير مشروعة، ويعتبر الأمن من أهم مقومات تقدم وازدهار الدول، فلا يمكن أن توجد تنمية في أي مجال من المجالات في ظل غياب الأمن، حيث يعد الأمن المحرك الأساسي للتنمية، فضلا عن إضفاء الشعور بالطمأنينة والأمان، الذي ينعكس على الأفراد والجماعات، وبالتالي يستطيع الفرد التجديد والابتكار في عمله ومن ثم ارتفاع مستوى الأداء، وذلك يصب في مجمله على الوطن ككل، ومن خلال هذه الورقة البحثية يمكن الوقوف عند أهم السبل التي نراها أنجح في مواجهة خطر الجريمة المنظمة من خلال الآليات والجهود التي تساعد في القضاء عليها، وهذا عملا بالسياسة الجنائية الحديثة التي تدعو إلى العمل الاستباقي للوقاية من الجريمة بسد الأبواب أمام أهدافها.

**الكلمات المفتاحية:** الإعلام الأمني، الجريمة المنظمة، الوقاية من الجريمة.

**Abstract:** This paper aims to shed light on the role played by the security media in the prevention of organized crime, in light of the growing movement of organized crime and the increasing circulation of funds of criminal organizations at the local and international level, in order to change the status of funds obtained illegally. One of the most important elements of the progress and prosperity of States, there can be no development in any area in the absence of security, where security is the main driver of development, as well as to provide a sense of tranquility and security, which is reflected on individuals and groups, and thus the individual can innovate and innovate in his work Hence, the high level of performance, which flows to the whole country, and through this research paper can be identified at the most important ways that we see the most

effective in the face of the threat of organized crime through mechanisms and efforts that help in its elimination, in accordance with modern criminal policy that calls for Proactive action to prevent crime by closing the doors to its objectives.

**Key words:** Security Media, Organized Crime, Crime Prevention.

#### مقدمة:

كان الإعلام في بداية ظهوره يهتم بمجالات معينة فقط، وكانت محدودة بوسائلها وتأثيراتها، لكن الأمر لم يتوقف عند ذلك، بل فاقت تطوراتها كل التصورات بفضل التطور المذهل لوسائل الاتصال من جهة وقدرة الإعلام على التعبير عن مختلف المجالات، لذا فقد اتسعت مجالات الإعلام بصورة واضحة بحيث شملت الصحة والتعليم الأمن والدفاع والاقتصاد والبيئة والمناخ، وكما شملت بلغتها الشرائح والمستويات كافة حتى باتت من أهم أدوات المعرفة في العصر الراهن، وكان ذلك نتيجة للتطورات الكبيرة التي طرأت على التكنولوجيا وتقنيات الاتصال والإعلام والتي جعلت من العالم يبدو وكأنه قرية إلكترونية صغيرة وأصبح الإعلام محورا أساسيا لمختلف القضايا الأساسية، وازدادت أهميته بوسائله المختلفة في المجتمع في كافة مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها، بما في ذلك المجال الأمني إذ لحقت تلك التطورات بالظواهر الأمنية ذاتها، والظواهر التي تتعامل معها، الأمر الذي تطلب تحديثا وتطويرا مستمرا للسياسات الأمنية، وللأساليب والوسائل والتقنيات التي تستخدمها في تعاملها مع هذه الظواهر، يعد مفهوم الأمن المعاصر من أهم المفاهيم العامة بسبب ارتباطها المباشر بحياة وكرامة الأفراد والجماعات وسلامة المدنية واستمرارها، وهذه التحديتات التي حصلت على مفهوم الأمن جعلته مسؤولية عامة قبل كل شيء مع الإبقاء على خصوصية اعتباره وظيفة محددة لجهاز أمني تمثل أهم واجهات السيادة للأمة بوصفها صمام الأمان للمجتمع، إن اتخاذ الأمن أبعادا عامة من جهة، وتوسع مجالاته الإدراكية إلى الكثير من المجالات كما في الأمن الاجتماعي والأمن الاقتصادي والأمن الفكري والأمن المعلوماتي والأمن المناخي والأمن الدولي والأمن الإقليمي، جعلها مفهوما واسعا بحاجة إلى الكثير من الوسائل والأدوات، ولم تعد استخداماتها حكرا على الأجهزة الأمنية.

**إشكالية الدراسة:** أصبح الإعلام محورا أساسيا لمختلف القضايا والتي ازدادت أهميتها من خلال وسائلها ومجالاته المختلفة بما في ذلك المجال الأمني، وباتت وزارة الداخلية وأجهزتها تعتمد على الإعلام من أجل منع الجريمة وملاحقة العملاء وتجفيف منابع العملاء.

في ضوء ما تقدم يمكن طرح الإشكالية التالية:

## ما هو دور الإعلام الأمني في الوقاية من الجريمة المنظمة ؟

تتفرع عن هذه الإشكالية تساؤلات فرعية:

- ما هي مفاهيم الإعلام الأمني؟
- ما هي سبل الوقاية من الجريمة المنظمة ؟

### فرضيات الدراسة:

- يسعى الإعلام الأمني إلى تعزيز الأمن وتحسين الأفراد المجتمع من الجريمة
- يعتبر الإعلام الأمني أداة فعالة من أدوات الأمن لخلق حلقة التواصل بين أفراد المجتمع من أجل مكافحة الجريمة المنظمة.

### أهمية الدراسة:

تهتم هذه الدراسة بجوانب الإعلام الأمني في مواجهته للظواهر الإجرامية و التركيز على الجانب الوقائي المتمثل في توعية وتثقيف الأفراد في المجتمع من الناحية الأمنية وتسليحهم بالوعي، وأهمية التعاون والتنسيق بين المؤسسات الأمنية في المجتمع مع وسائل الإعلام الأمني باعتبارها الأداة الهامة في صياغة المضامين الإعلامية الصادرة عن حماية المجتمع.

### أهداف الدراسة:

- تسليط الضوء على مفاهيم الإعلام الأمني والجريمة المنظمة.
- إبراز الدور الفعلي للإعلام الأمني في مكافحة الجريمة المنظمة.
- طرح آليات مكافحة الجريمة المنظمة والخروج بنتائج وتوصيات.

**المنهج الدراسي:** لتحقيق الغرض المرجو من الدراسة قسمنا هذه الورقة البحثية إلى ثلاثة محاور أساسية ممثلة في:

**المحور الأول:** الإعلام الأمني، المفاهيم، الوظائف، العناصر

**المحور الثاني:** الجريمة بين التنظير والتحليل

**المحور الثالث:** سبل وآليات مواجهة الجريمة والقضاء عليها

## أولاً: الإعلام الأمني، المفهوم، الوظائف، العناصر

تتعدد التعريفات التي قدمها الباحثون لمفهوم الإعلام الأمني وذلك تبعاً للجانب الذي يركز عليه كل باحث في تناوله للمفهوم، وتشير إحدى الدراسات إلى أن الإعلام الأمني يعد فرعاً من فروع الإعلام المتخصص الذي يهدف إلى إخبار الجمهور أو قطاع معين منه بموضوعات تخص الأمن ويقوم به رجال الأمن ذاتهم، كما يقوم به رجال الإعلام إذا كان الأمر متعلقاً برجال الأمن.

**1- مفهوم الإعلام الأمني:** يشمل الإعلام الأمني المعلومات الكاملة والجديدة والهامة التي تغطي كافة الأحداث والحقائق والأوضاع والقوانين المتعلقة بأمن المجتمع واستقراره، والتي يعتبر إخفاؤها أو التقليل من أهميتها نوعاً من التعقيم الإعلامي، كما أن المبالغة في تقديمها أو إضفاء أهمية أكبر عليها يعتبر نوعاً من التأثير المقصود والموجه لخدمة أهداف معينة، قد تكون في بعض الأحوال نبيلة ومنطلقة من المصلحة القومية، ولكنها في النهاية ليست إعلاماً بالمفهوم العلمي، وإنما هي نوع من الدعاية البيضاء اصطلح بعض الباحثين على إطلاق مصطلح التوعية Awareness عليه، وهذا المصطلح يقتصر على الوظيفة الإدراكية التي ينبغي أن يتلوها وظائف أخرى هي إثارة الاهتمام Interest والتقييم Evaluation والتجريب أو المحاولة Trial، وأخيراً الممارسة أو التبنى الكامل للفكرة المطروحة وذلك في إطار دراسات التبنى Adoption Studies التي ارتبطت بعمليات انتشار الأفكار المستحدثة.

والإعلام الأمني لا يكفي بهذا المفهوم لتحقيق الاستقرار والأمان للمجتمع، لأن حالة الاستقرار تتطلب نوعاً من السلوك واليقظة والتعاون من جانب الجماهير مع رجال الأمن، ولا يمكن أن تتحقق من خلال رد الفعل التلقائي الطبيعي الذي يصدر عن هذه الجماهير في أعقاب الأحداث أو المشكلات التي تهدد أمن المجتمع واستقراره، أو من خلال عرض القوانين الجديدة أو تقديم بعض الحقائق الأمنية المرتبطة بأمن المجتمع وسلامته، ومن هنا كان لابد من الاعتماد أكثر على فنون اتصالية أخرى إلى جانب الإعلام لخلق حالة من التأهب والاستعداد لدى الجماهير للسلوك الإيجابي الفعال في مواجهة محاولات الاعتداء على الاستقرار والأمن أو تهديدهما بأي شكل من الأشكال، وهذه الفنون الاتصالية تشمل التوعية وتكوين الاتجاهات أو تعديلها، والإقناع بسلوكيات إيجابية في مواجهة الجريمة، وهذه الفنون تتدرج جميعها تحت مظلة الدعاية البيضاء التي تسعى لإحداث تأثير مقصود وموجه لصالح قضية الأمن في المجتمع.

وإذا كان تعبير الدعاية قد دخله بعض الشكوك نتيجة لممارسة أمنية جلبت الدمار والخراب لبعض المجتمعات كما حدث لألمانيا في عهد هتلر ووزير دعايته جوبلز، وموسوليني في إيطاليا، وستالين في الاتحاد السوفيتي، فإن استخدام تعبيرات مختلفة في مجال الاتصال بالجماهير كالإعلام أو التوعية أو

الإفناع أو غير ذلك من مصطلحات لا تعبر بدقة عن طبيعة العملية الاتصالية، نقول أنه لا غضاضة في هذا الاستخدام على المستوى الجماهيري دون أن يمتد ذلك إلى المستوى العلمي المتخصص الذي ينبغي أن يلتزم بالمفاهيم العلمية الدقيقة في البحث والتخطيط، وصولاً إلى الإنتاج الفعال والمؤثر الذي يستهدف المحافظة على أمن المجتمع واستقراره.

• **التوعية الأمنية:** تستهدف إثارة الوعي لدى الجماهير بأي مشكلة أو قضية خلق الإحساس بهذه المشكلة أو القضية، ووضعها في منطقة الشعور بالنسبة للفرد غير الواعي بهذه المشكلة رغم إحاطتها به إحاطة السوار بالمعصم، ويسمى علماء النفس هذه العملية بالإدراك ويرتبط الإدراك Perception ارتباطاً وثيقاً بالأفكار السابقة التي ترسبت في ذهن الفرد بصورة لا يستطيع غالباً أن يتتبع بدايتها ولا تطورها ولا مصادرها، ورغم ما تحققه هذه الخاصية من سهولة التواصل بين الناس، إلا أنها تتضمن جانباً ضاراً في عملية الإدراك، فهي تعوق الذهن عن إدراك ما هو جديد فيما يقدم إليه أو تجعله يدرك الشيء الجديد بشكل مشوه لا يتفق ومقتضى الحال، فيتلقى الذهن ما يقدم إليه باعتباره يندرج تماماً تحت مجموعة الأفكار السابقة التي يعيها، أو منتمياً إلى نوعها انتماء يكاد يكون تام.

ويرى مصطفى سوييف أن عملية الإدراك هي في جوهرها إعطاء معنى لعناصر حسية واردة علينا وإعطاء المعنى، هو النتيجة التي تبرز في شعورنا بعد مجموعة من العمليات العصبية التي تتم غالباً بعيداً عن مستوى تنبهننا ويقظتنا، وتدور حول تنظيم تلك العناصر الحسية بمحاولة إدماجها في التنظيمات (أو ما نسميه عادة بالأطر الذهنية) المترسبة في نفوسنا أثناء خبراتنا الإدراكية السابقة.

وتلعب وسائل الإعلام دوراً أساسياً في خلق الإحساس لدى الأفراد بما يدور حولهم في هذا العالم وزيادة قدرتهم على التقمص الوجداني Empathy، أي تخيل الفرد لنفسه في ظروف الآخرين، ومن ثم فإن التجارب غير المباشرة التي تقدمها وسائل الإعلام عن ما يجري من أحداث أو حتى ما تزخر به الأعمال الفنية (المسلسلات والأفلام وغيرها) من تجارب واقعية أو غير واقعية، يمكن أن يثير الانتباه لدى الأفراد ويحفزهم إلى التفكير في إمكان تكرار هذه التجارب معهم إذا لم يتخذوا الاحتياطات الأمنية المناسبة.

وهذا يوضح الإمكانيات الهائلة لوسائل الإعلام في التوعية الأمنية سواء كان ذلك بشكل مباشر من خلال عرض ما يجري من أحداث وتفسيره والتعليق عليه، أو بشكل غير مباشر من خلال الأعمال الدرامية التي تستهدف تقديم الخبرات والتجارب إلى أفراد المجتمع، وتجسيدها في صور تكاد تكون واقعية لتسهيل عمليتي التخيل والتذكر عندهم.

وفي بعض الحالات تكون الدراما أشبه بصرخة مدوية سريعة التنبيه إلى الآثار المترتبة على ظواهر

انحرافية عارضة " كالإرهاب أو عبادة الشيطان" أو الإدمان " مثلا فيلم القتل اللذيذ أو مسلسل العائلة أو غيرها من الأفلام والمسلسلات التي تعالج القضايا الاجتماعية الهامة.

• **الإقناع بالسلوك الأمني:** إذا كان الإعلام الأمني والتوعية الأمنية هما جناحا إستراتيجية التثوير التي تعتمد عليها المجتمعات في مواجهة العمليات والظواهر الإجرامية، ومنع وقوع الجرائم كلما كان ذلك ممكنا فإن الإقناع بالسلوك الأمني يتطلب إتباع إستراتيجيتين أساسيتين هما:

1- إستراتيجية التغيير: وتتمثل في تغيير السلوك السلبي إلى سلوك إيجابي يتبنى المواقف الأمنية التي تحقق الأمن والاستقرار للفرد والجماعة.

2- إستراتيجية المشاركة: وتتمثل في الحث على التعاون مع الأجهزة الأمنية من ناحية والأفراد الآخرين إذا تطلب الأمر ذلك في مواجهة المتطلبات الأمنية، ومساعدة الشرطة في التصدي للجريمة وكشف مرتكبيها من ناحية ثانية.

وتأخذ هاتان الإستراتيجيتان بالمداخل الإقناعية المباشرة وغير المباشرة، العاطفية والمنطقية، القائمة على الترغيب أو التخويف بمستوياته الثلاثة، البسيط والمعتدل والشديد طبقا لمتطلبات الموقف، وذلك من خلال البرامج الحوارية أو الدرامية لتحقيق التأثير المنشود من الاتصال الإقناعي.

• **التكامل بين وسائل الإعلام والأجهزة الأمنية:** إذا كان الاستقرار الأمني وحماية المجتمع من الجرائم بشتى أنواعها يعتبر هدفا قويا تسعى إليه مؤسسات الدولة والأفراد على حد سواء، فمن الضروري أن تتسق الجهود وتتكامل الإمكانيات لتحقيق هذا الهدف الأساسي الذي يأتي في مقدمة الأهداف العامة للمجتمع، وإذا كان الإعلام الأمني هو في الأساس أحد شرائح الإعلام التي تهتم المجتمع بأكمله والتي ينبغي أن تؤديها وسائل الإعلام باقتدار وكفاءة عالية، فإن قيام الأجهزة الأمنية في المجتمعات المختلفة بالتنسيق والتعاون مع وسائل الإعلام في تحقيق هذا الدور يأتي في مقدمة أولويات التعاون بين الطرفين.

فمن الطبيعي أن تحرص وسائل الإعلام على استقاء المعلومات من مصادرها الأمنية في الأجهزة الأمنية وأن تتحرى ما يصل إليها من معلومات من خارج هذه الأجهزة، وأن تناقش وتحلل هذه المعلومات وصولا إلى الحقيقة التي تهتم المجتمع كله، وكذلك ينبغي على الأجهزة الأمنية أن تقدم المعلومات الكاملة والدقيقة لوسائل الإعلام لتجنب الشائعات وحملات الهمس والمبالغات التي تتجاوز حقائق الأحداث لتثير الرعب والبلبلة، فالمعالجة الإعلامية للأحداث والقضايا الأمنية ينبغي أن تتم بحرص كامل وحذر شديد.

وما ينطبق على الإعلام الأمني ينطبق أيضا على التوعية الأمنية والإقناع الأمني، فالتعاون بين الأجهزة الأمنية ووسائل الإعلام ضروري لتحقيق أهداف حملات التوعية وترشيد سلوك المواطنين، ونجاح

السياسات الأمنية، ويتمثل هذا التعاون في تقديم المادة العلمية والحقائق الأمنية إلى وسائل الإعلام لتقوم هذه الوسائل بإعدادها في الشكل الإعلامي المناسب لعرضها على الجمهور، وإجراء البرامج الحوارية الإذاعية والتلفزيونية والتحقيقات الصحفية حولها، كما يمكن الاستفادة من هذه المعلومات في كتابة الأعمال الفنية وصياغتها وإخراجها بالشكل المؤثر الفعال الذي يحقق التجاوب الجماهيري مع الأفكار الأمنية المطروحة في هذه الأعمال.

**2- وظائف الإعلام الأمني:** تتعدد وظائف الإعلام الأمني ويمكننا أن نشير إلى أهم هذه الوظائف على النحو التالي:

- ✦ خلق صورة ذهنية ايجابية لدى المواطنين عن الأجهزة الأمنية ووظائفها ومهامها، باعتبارها في الأساس موجهة لتحقيق الصالح العام المشترك لكافة أبناء المجتمع.
- ✦ تنمية روح المشاركة والارتباط بين أجهزة الأمن وأبناء المجتمع على أساس أن تحقيق الأمن يمثل ضرورة أساسية لكل أبناء المجتمع، وأن تحقيق الأمن والاستقرار يتطلب تكاتف جهود كافة.
- ✦ إعداد البيانات والأخبار الإعلامية المتعلقة بالجوانب الأمنية .
- ✦ التغطية الإعلامية لكافة الأحداث المتعلقة بأجهزة الأمن .
- ✦ التعريف بالأنشطة المختلفة التي تقدمها أجهزة الأمن والتي تدخل في نطاق الخدمات الحكومية الرسمية التي يحتاج إليها المواطنون، وشرح الإجراءات اللازمة لحصول المواطنين على هذه الخدمات.
- ✦ التوعية بكل ما هو جديد في نطاق الجريمة خاصة الجرائم الالكترونية وغيرها من أنواع الجرائم الجديدة التي بدأت في الظهور في المجتمعات المعاصرة، هذا فضلا عن غرس المفاهيم الأمنية لدى المواطنين وتحسينهم من الوقوع في براثن الجريمة بما يدعم أوجه التعاون بينهم وبين أجهزة الأمن.
- ✦ توجيه الجمهور للإجراءات التي يجب اتخاذها لمواجهة خطر داهم أو عند مشاهدة جريمة.
- ✦ التسويق للسياسات والأنشطة الأمنية المختلفة والاستطلاع المنتظم لآراء المواطنين بصدد الخدمات التي تقدمها وزارة الداخلية وذلك للتوصل إلى الأساليب الملائمة لتطوير الأداء باستمرار .
- ✦ السعي المستمر والمنظم لتشكيل بيئة حاضنة للأنشطة الأمنية وخلق رأي عام مساند لها .
- ✦ إعداد السيناريوهات اللازمة للتعامل الإعلامي مع الأزمات الأمنية المحتملة.
- ✦ إيجاد الآليات التي تكفل التنسيق والتعاون مع وسائل الإعلام المختلفة في المجتمع.

✦ المتابعة الدقيقة والمستمرة لما ينشر في وسائل الإعلام المختلفة داخليا وخارجيا، بصدد الموضوعات الأمنية أو ذات الصلة بالأجهزة الأمنية وتوثيقها وتحليلها من زوايا ومنظورات متعددة والاستفادة منها في وضع الاستراتيجيات والخطط الأمنية .

**3- عناصر عملية الإعلام الأمني:** إن استخدام مصطلح عملية لتحليل الإعلام الأمني يعنى أنه يتكون من عناصر متفاعلة فيما بينها بشكل مستمر، كما أنها تتفاعل مع البيئة المحيطة بها بمستوياتها المختلفة بدءا من البيئة الداخلية، التي يتم في نطاقها التخطيط والإعداد للمنتج الإعلامي ومن ثم إنتاجه وإطلاقه ومرورا بالبيئة الداخلية المحلية والوطنية، ووصولاً إلى البيئة الخارجية الإقليمية والدولية والعالمية. وعناصر عملية الإعلام الأمني هي ذاتها عناصر أية عملية إعلامية، وإن كان لكل منها خصائص نوعية معينة تميزها عن عناصر الإعلام العام ومجالات الإعلام التخصصي الأخرى، وفيما يلي عرض بإيجاز لعنصر الإعلام الأمني والخصائص النوعية المميزة لها:

✦ **القائم بالاتصال:** القائم بالاتصال في نطاق عملية الإعلام الأمني هو الجهات الأمنية المختصة سواء تم ذلك بشكل مباشر أم غير مباشر والفيصل في تحديد الشكل المباشر أو غير المباشر، يتمثل في الظروف التي يتم خلالها إطلاق الرسالة الإعلامية الأمنية وموضوع الرسالة والجمهور المستهدف، فثمة ظروف تتطلب أن يكون القائم بالاتصال الجهة الأمنية المختصة، في حين تفرض ظروف أخرى استخدام الشكل غير المباشر، كما أن بعض الموضوعات يكون من الملائم أن يتم تناولها من جانب رجال الأمن أنفسهم بينما موضوعات أخرى يكون من الملائم تناولها بواسطة أطراف أخرى، وكذلك الحال بالنسبة للجمهور المستهدف، وأحد الخصائص الحاكمة لفعالية العملية الإعلامية تتمثل في درجة الثقة التي يتمتع بها القائم بالاتصال لدى جمهور المتلقين ومدى قدرته ومهارته في نقل الرسالة، ومدى اقتناعه الذاتي وإيمانه بالرسالة التي يقوم بنقلها، وإلمامه بالجوانب الفنية التي يشتمل عليها محتوى الرسالة، وتزداد أهمية مثل هذه الخصائص بالنسبة للإعلام الأمني نظرا لأهمية وحساسية الموضوعات والقضايا التي يتناولها. والخاصية النوعية للقائم بالاتصال في نطاق الإعلام الأمني تتمثل في كونه مصدرا واحدا محدد له، هذا الاختصاص وذلك بخلاف الأنماط الأخرى من الإعلام المتخصص الذي يمكن أن تحتل تعدد المصادر القائمة بالاتصال.

✦ **الرسالة:** وتتمثل في الفكرة أو الموضوع أو الرؤية أو الخبر أو المعلومة أو الحدث المراد نقله، والرسالة تمثل صلب العملية الإعلامية، وهي تتكون من شكل ومضمون، والشكل لا بد وأن يتناسب مع المضمون ويتلاءم مع قناة الإعلام التي سيتم استخدامها، كما أن التوازن بين الشكل والمضمون من



الأمر الأساسية لإطلاق رسالة فعالة، فلا ينبغي أن يتغلب أحدهما على الآخر، لأن هذا يضعف من أثر الرسالة وقد يوجهها بعيدا عن الهدف المنشود، فإذا ازداد معدل الإبهار في الرسالة فإن هذا يجذب المتلقي للاهتمام بالشكل ويقلل من اهتمامه وفهمه لمحتوى الرسالة، كما أن الاهتمام بالمضمون على حساب الشكل الذي تتخذه الرسالة يعد من العوامل الرئيسية لانصراف المتلقين عن الرسالة وعدم اهتمامهم بها بل وقد يؤدي هذا إلى إضعاف ثقتهم بالقائم بالاتصال، لأن البعض قد يفسر هذا على أنه عدم احترام من جانبه لهم أو على أنه تعبير عن مستوى مهني إعلامي منخفض.

جانب آخر هام لا بد وأن يكون متوافرا في الرسالة الإعلامية وخاصة الأمنية، وهو التوازن في كم المعلومات الذي تحتويه الرسالة فلا ينبغي أن تحتوى الرسالة على كم كبير أو مبالغ فيه من المعلومات بحيث لا يستطيع المتلقي أن يستوعب هذا الكم، ولا يجب أن يكون كم المعلومات محدودا بحيث لا يفي باحتياجات المتلقي، لأنه في هذه الحالة سوف يقوم باستكمال المعلومات الناقصة ذاتيا أو من خلال الآخرين الأمر الذي يؤدي إلى تشويه الرسالة الإعلامية أو تحريفها بما يخل بالهدف المراد الوصول إليه من إطلاقها، هذا بالإضافة إلى الدقة والوضوح وعدم استخدام أي ألفاظ أو جمل تقبل تأويلا آخر.

✦ **القناة الإعلامية:** من المعروف أنه توجد ثلاثة أنواع من القنوات الإعلامية المقروءة والمسموعة والمرئية ولا يمكن القول بأفضلية نوع على نوع آخر، لأن العوامل المحددة لتفضيل قناة على قناة أخرى تتمثل في طبيعة موضوع الرسالة وخصائص الجمهور المستهدف والأهداف المراد الوصول إليها من إطلاق الرسالة وتوقيتها، وقد يتطلب الأمر استخدام أكثر من قناة في وقت واحد إلا أنه في هذه الحالة لا بد من مراعاة طبيعة كل قناة من هذه القنوات عند تصميم وإنتاج الرسالة الإعلامية، فالرسالة التي تصمم وتنتج لقناة مرئية تختلف عن الرسائل المصممة للقنوات الأخرى، والأهم أن يأخذ في الاعتبار عند تصميم الرسالة الإعلامية المزايا النسبية الخاصة بكل قناة وذلك لتوظيفها التوظيف الأمثل الذي يخدم الأهداف المراد الوصول إليها.

من ناحية أخرى تتطلب عملية استخدام أكثر من قناة لإطلاق الرسالة الإعلامية ضرورة التنسيق فيما بينها، بحيث لا يوجد أي تناقض في جوهر محتوى الرسالة الإعلامية المراد توصيلها للجمهور المستهدف ومراعاة التوقيت فيما بينها من حيث النشر والإذاعة.

وبالنسبة للإعلام الأمني فهو الأقرب إلى استخدام أكثر من قناة لنقل رسالته وذلك لاتساع نطاق الموضوعات التي يتناولها وأهميتها النسبية المرتفعة بالنسبة لقطاعات كبيرة من المجتمع، الأمر الذي يعنى اتساع قاعدة الجمهور المستهدف وتنوع خصائصه وعاداته الاتصالية، هذا فضلا عن تعدد

المستويات النوعية التي يخاطبها الإعلام الأمني، الأمر الذي يتطلب نقل رسائله من خلال عدة قنوات وعدم الاقتصار على قناة واحدة إلا إذا كانت هناك ظروف موضوعية تتطلب ذلك.

✦ **الجمهور المستهدف:** يعد الجمهور المستهدف أحد العناصر الحاكمة لأي عملية إعلامية فتبعاً لخصائص هذا الجمهور وعاداته وتقاليده وقيمه ومفاهيمه تتشكل العملية الإعلامية، ولا يعنى هذا أن الإعلام يجب أن يكون أداة لترسيخ التقليد ومقاومة التغيير والتجديد، وإنما على المخطط الإعلامي أن يضع في الاعتبار خصائص الجمهور المتلقي للرسائل الإعلامية التي قد تشمل على بعض الأفكار والرؤى الجديدة بحيث يقدمه بالشكل وبالصيغة التي لا ينتج عنها أي شك أو حذر أو صدام مع الجمهور المتلقي، والواقع أن هذه المسألة تعد إحدى المعضلات التي تواجه الإعلام في كافة المجتمعات، وهناك عدة استراتيجيات للتغلب عليها أو على الأقل تجنب آثارها السلبية وأبرزها، الإستراتيجية الأولى التي تعتمد على التكرار المنظم للرسالة الإعلامية من خلال استخدام أشكال مختلفة للرسالة تحمل ذات المضمون حيث يتولد عن التكرار نوع من التآلف بين المتلقي والرسالة الأمر الذي يجعله أكثر استعداداً لقبولها والتسليم بصحتها، أما الإستراتيجية الثانية هي إستراتيجية بناء اتجاه لقبول الرسالة الجديدة دون الدخول في صدام مع الاتجاهات القائمة لأن الهدف هو توصيل الرسالة وليس الصدام مع الذين يحملون أفكاراً مضادة لها، ثم الإستراتيجية الثالثة هي إستراتيجية القاطرة وتقوم على أساس وجود مجموعة في كل جماعة من قادة الرأي الذين يكون لهم تأثير في باقي أعضاء الجماعة ومن ثم فيمكن البدء بتوجيه الرسالة إليهم ثم يقومون هم بعد ذلك بنشرها بين قطاعات أوسع، بمثابة القاطرة التي تشد وتجذب باقي الأطراف نحو وجهة معينة وبعض الدراسات تطلق على هذه الإستراتيجية إستراتيجية الاتصال على مرحلتين.

وهناك العديد من الاستراتيجيات الأخرى في هذا المجال والإعلام الأمني يحتاج إلى معظم هذه الاستراتيجيات بل لا نغالي إذا ما ذكرنا أنه يحتاج إلى ابتكار استراتيجيات خاصة به في هذا المجال من خلال توثيق وتحليل الخبرات المتراكمة في هذا الشأن.

✦ **التغذية العكسية:** هي أحد العناصر الهامة لأية عملية إعلامية فعالة لأنها تتضمن ردود أفعال المتلقين على الرسالة الإعلامية، ومن ثم فهي بمثابة اكتمال دورة الاتصال التي تمهد لدورة جديدة، وهى تدل على وصول الرسالة إلى الجمهور ومن خلال تحليلها يمكننا أن نعرف هل وصلت الرسالة إلى الجمهور المستهدف أم أنها قد ضلت طريقها، كما أنها توضح رؤية المتلقين الفعليين للرسالة وفهمهم لها ومدى اقتراب أو ابتعاد ذلك الفهم والإدراك عن المحتوى أو المعنى المراد توصيله، كما أن التغذية العكسية توضح لنا نوعية استجابتهم للرسالة من حيث مدى القبول أو الرفض سواء للشكل أو الموضوع

أو الاثنيين معا، وكل هذه الأمور تمثل مداخل هامة لتطوير وتحديث العملية الإعلامية وزيادة كفاءتها وفعاليتها باستمرار، ويتطلب اكتمال دورة الاتصال والإعلام ضرورة أن يراعى المخطط الإعلامي توفير كافة الوسائل والسبل التي تتدفق من خلالها ردود الأفعال الناجمة عن إطلاق رسالته الإعلامية.

والإعلام الأمني بحكم طبيعته وخصائصه النوعية في أشد الحاجة لذلك، فهو بحاجة إلى التأكد من وصول رسالته إلى الجمهور المستهدف وبجاجة إلى التيقن من مستوى تطابق فهم هذا الجمهور للمعنى المراد توصيله، هذا فضلا عن حاجته إلى التعرف على نوعية استجابة هذا الجمهور لرسائله الإعلامية.

**4- الإشكاليات التي تواجه الإعلام الأمني:** يواجه الإعلام الأمني العديد من الإشكاليات في واقع الممارسة وأهم هذه الإشكاليات على النحو التالي:

✦ **إشكالية الإفصاح والسرية:** وهي إشكالية ترتبط بكل من الإعلام الذي يسعى إلى السبق ومن ثم الإفصاح السريع بصدد أي حدث والأمن الذي قد تتطلب المهام المكلف بالقيام بها الاحتفاظ بقدر من السرية لبعض المعلومات، والواقع أن أحد المهام الرئيسية للإعلام الأمني هي الوصول إلى نقطة التوازن الملائمة بين ما يمكن الإفصاح عنه وما يجب حجب.

✦ **إشكالية الأمن والحرية:** وهي إشكالية تواجه كافة المجتمعات المعاصرة وتتمثل في أن متطلبات تحقيق الأمن في بعض الظروف قد تؤدي إلى تقييد للحريات وهو الأمر الذي يتعارض مع الأسس التي تقوم عليها النظم الديمقراطية، والواقع أن الخبرات المعاصرة توضح أن الأولوية يجب أن تعطى للاعتبارات الأمنية وهو الأمر الذي شهدته أعرق الديمقراطيات على أن يكون ذلك في إطار القانون ولاشك أن الإعلام الأمني يواجه هذه الإشكالية وعليه أن يتعامل بالأساليب الملائمة .

✦ **إشكالية الأحكام المسبقة:** هي إشكالية تواجه الأجهزة الأمنية في معظم دول العالم ويرجع ذلك لطبيعة المواقف التي يتعامل فيها الإنسان العادي مع أجهزة الأمن وإلى طبيعة بعض المهام الأمنية كالضبط والإحضار والقيام بالحملات الأمنية وغيرها، هذا فضلا عن الثقافة السائدة في المجتمع والتي تشكل رؤية الناس للأمن وأجهزته وأنشطته والتي في أغلب الأحيان تكون سلبية ويترتب على ذلك أن ما يقدمه الإعلام الأمني قد يتم استقباله وفهمه وتفسيره بعيدا عن الواقع واستنادا إلى الأحكام المسبقة، ولقد بدا هذا واضحا في بعض الحالات بمصر، فقد استطاعت أجهزة الأمن إلقاء القبض على مرتكبي بعض الجرائم بعد وقوعها بمدى زمني قصير وهو ما يعد انجازا هاما في مجال عملها، وأصدرت بيانات رسمية تعلن فيها كيف تم القبض على مرتكبي هذه الجرائم والأدلة والقرائن التي اعتمدت عليها في عملها، ولكن المفاجأة تمثلت في عدم تقبل قطاعات من المواطنين لما جاء في بيانات الشرطة استنادا إلى رؤية مسبقة

غير صحيحة تقوم على أساس أن الشرطة لا تتحرى الدقة في عمليات الضبط، وأنها ترغب في التخلص السريع من أعباء البحث عن الجناة، وذلك من خلال اتهام أي من المجرمين المسجلين لديها أو من يقع تحت يديها من أشخاص في حملاتها الأمنية.

## ثانيا: الجريمة بين التنظير والتحليل

### 1- المفاهيم المتصلة بالجريمة :

① **الجريمة:** هي سلوك إنساني منحرف يمثل اعتداء على حق أو مصلحة من الحقوق، أو المصالح التي يحميها الشرع والقانون.

✦ **الجريمة:** سلوك إنساني غير مشروع لمساسه بمصالح اعتبارية قد يكون عمديا أو غير عمد صادرا عن إهمال أو عدم القدرة على تحمل المسؤولية.

✦ **الجريمة في الفقه الإسلامي:** هي إتيان فعل محرم معاقب على فعله، أو ترك فعل محرم معاقب على تركه مع تقرير عقاب لكل من يخالف هذه الأوامر والنواهي.

✦ **أنواع الجرائم:** للجرائم ثلاثة أنواع منها:

- جرائم شديدة الجسامة: وهي الجنايات
- متوسطة الجسامة: وهي الجنح
- خفيفة الجسامة: وهي المخالفات.

فالجرائم لا تخضع لعامل سببي واحد، وإنما هي دائما تكون نتاج للتفاعل بين مجموعه من العوامل الذاتية والعوامل البيئية، وتختلف طبيعة هذه العوامل باختلاف الحالات.

② **الانحراف:** هو كل خروج عن أنماط السلوك الاجتماعي المتعارف عليه في مجتمع ما، وهو سلوك يتناقض مع قيم المجتمع وتسيطر عليه الغريزة، ترتبط بإفراط في التعبير عن قوة الغرائز لدى الفرد والجماعة، غير أن الاختلاف بين مفهوم الإجرام ومفهوم الانحراف يتمثل:

✦ **الإجرام:** هو كل فعل نصت عليه القوانين الجزائية فجرمته بعقاب.

✦ **الإجرام:** له ردة فعل اجتماعية صارمة تترجم بالعقوبة الجزائية قياسا إلى الخطورة التي يتعرض لها الأفراد والمجتمع ما تحدثه من إضرار بالغير وينظم الحياة العامة.

✦ **الانحراف:** قد يستوجب الأزدرء من الفاعل والاستنكار أو الاستهجان.

✦ **الانحراف:** قد تصل درجة اللوم إلى العقاب الجزائي.

**② السلوك الإجرامي:** هو سلوك مضاد للمجتمع وموجة ضد المصلحة العامة وشكل من أشكال مخالفة المعايير الأخلاقية التي يرتضيها المجتمع ويعاقب عليها القانون، وإذا كانت الجريمة هي مسمى الفعل الإجرامي، فإن السلوك الإجرامي هو ممارسته، كما يتسم السلوك الإجرامي بعدة خصائص منها:

- ✦ اللحاق الضرر بالآخرين أو بممتلكاتهم.
- ✦ أن يكون الضرر محددًا بنص قانوني.
- ✦ يتوفر عنصر القصد لدى مرتكب الفعل.

**③ المجرم:** هو الفرد الذي ينتهك القوانين والقواعد الجنائية في مجتمع ما مع سبق الإصرار، أو هو الشخص الذي يرتكب فعلاً غير اجتماعي سواء كان بقصد ارتكاب الجريمة أو بغير قصد، هو كذلك كل من ينتهك الأعراف ويتصرف على نحو يخالف المعايير الاجتماعية، كما أن للمجرمين والأشخاص المضادين للمجتمع سمات وهي :

- عدم الإحساس بالمسؤولية الاجتماعية والرغبة في خرق المعايير الاجتماعية.
- لا يشعر بالحرج من أي تصرف يخالف للعادات والتقاليد وقول الكذب.
- عدم الاكتراث بالسلوك المضاد للمجتمع وضعف الشعور بالعار أو الخزي.
- استجابات ضعيفة للعطف والاحترام والاعتبار.
- القسوة والغلظة وعدم الإخلاص والعجز عن الحب وإقامة علاقات اجتماعية.
- الفشل في وضع خطة لحياته ويتبع نمطاً انهزامياً لذاته طوال حياته.
- متوسط الذكاء مع جاذبية مصطنعه.
- لا يستجيب انفعالياً بعد ارتكاب أي فعل مخالف من شأنه أن يظهر الشعور بالخجل أو العار.
- عاجز عن التعلم من الخبرات التي يمر بها حتى العقاب وكذلك السيطرة على انفعالاته.

**④ ضحايا الجريمة:** الضحية هي الشخص الذي يقع عليه الفعل بنص التجريم، ويقع الفعل الإجرامي أو يتناوله بالترك المؤتم قانوناً سواء كان شخصاً طبيعياً أو اعتبارياً، وكما جاء في مؤتمر الأمم المتحدة السابع لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين الذي عقد في ميلانو 1985م صدر عنه:

1- يقصد مصطلح الضحايا الأشخاص الذين أصيبوا بضرر فردي أو جماعي بدنياً أو عقلياً أو نفسياً أو الخسارة الاقتصادية أو الحرمان بدرجة كبيرة من التمتع بحقوقهم الأساسية، عن طريق فعال أو حالات إهمال يشكل انتهاكاً للحقوق الجنائية النافذة في الدولة الأعضاء بما فيها القوانين التي تحرم الإساءة الجنائية لاستعمال السلطة.

2- تطبيق الأحكام الواردة هنا على الجميع دون تمييز من أي نوع كالتمييز بسبب العرق أو اللون أو الجنس أو السن والمعتقدات أو الممارسات الثقافية والملكية والمولد، أو المركز الأسري والأصل العرقي والاجتماعي.

### ثانيا: الجريمة المنظمة

1- **الجريمة المنظمة:** إستخدم الباحثون مصطلحات متباينة بين (الجريمة المنظمة) و(الجريمة الاحترافية) و(الجريمة المتقنة) و(الجريمة المخططة)، وتعكس بدرجات متباينة جوانب من حقيقة هذه الظاهرة الإجرامية، كما يمكن التمييز بين الجريمة الاحترافية والجريمة المنظمة في ضوء المكانة ونموذج الجريمة والمهارة:

✦ **الجريمة الاحترافية:** مكانة المجرم المحترف أعلا من مكانة معظم المجرمين، فالجريمة الاحترافية تنحصر في الغالب في عدد صغير من الأفراد، وتنفقر الجريمة إلى الجمهور ورجال السياسة، كما يعتمد المجرم المحترف على دهائه عند استخدام العنف.

✦ **الجريمة المنظمة:** تستعين بالعنف في تنفيذ أنشطتها، وتنظم جماعات وأعضاء يقومون بإنتاج وعرض وتوفير سلع وخدمات، وينظر إلى الجريمة المنظمة باعتبارها سرطانا خارجيا عن جسد المجتمع الصحيح كما يشير دانيال بل إلى أن الجريمة المنظمة ترتبط بالظروف الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات المدنية التي تتقبل الانحرافات الإجرامية، وتعتبر تلك السلوكيات إما خارج دائرة اهتمامها أو تخطى بتسجيلها باعتبار أن هناك روابط ثقافية وفكرية تجعل من السلوك الإجرامي نمطا مقبولا نسبيا باعتباره أحد الطرق المؤدية إلى الإشباع النفسي والاقتصادي لتلك الشرائح التي لم تسهم مباشرة في دعم السلوك الإجرامي، إنما تبارك بطريقة غير مباشرة لو لم يكن هذا السلوك يهدد تلك الشرائح.

وذكر **كرسي Cressy** تصنيفات ونماذج للجريمة المنظمة وأكد على أن كل الجماعات والتحالفات تتخذ من الإجرام هدفا لها، وتعتبر تنظيمات إجرامية وتمثل مثلا للجريمة المنظمة، كما حدد كرسى بعض سمات الجريمة المنظمة من حيث التخطيط المعقد، واللجوء إلى القوة أو التهديد باستعمالها، بالإضافة إلى وجود قيادة مركزية في القمة تعتبر من أهم خصائصها كما تتميز بكونها يصعب تتبع خيوطها، ومن أهم السمات العامة للجرائم المنظمة والتي تميزها عن غيرها:

- إنها نشاط تأمري يتسم بالتآزر والتنسيق بين عدد كبير من الأشخاص في التخطيط للجرائم.
- هدفها الرئيسي هو تحقيق مكاسب اقتصادية في المقام الأول، وتحقيق المكانة والقوة.
- تشتمل على أنشطة دقيقة ومهمة مثل الاستيلاء على الأراضي وتزييف النقود وغيرها.

- تستخدم أساليب ضارية مثل التهديد والعنف والرشوة لبلوغ أهدافها.
- تتسم بالسرعة والفعالية في التحكم في أعضائها وضبطهم تحت سيطرتها.

## 2- الاتجاهات المفسرة للجريمة: تتمثل في ستة اتجاهات هي:

1- **الاتجاه الاجتماعي للجريمة:** يرى علماء الاجتماع عن الجريمة حقيقة اجتماعية تسبق الحقيقة القانونية ويرفضون حصر مفهوم الجريمة بالبعد القانوني فقط، لأنه يؤدي إلى إغفال البعد الإنساني والاجتماعي، كما أنها تعتبر ظاهرة ارتبطت بالإنسانية منذ بداية الخليقة، وأن تجريم أي سلوك يخضع لحكم قيمي تصدره الجماعة على الفرد سواء بعقاب أم لا، ويخضع تقييم السلوك الإجرامي إلى معيار اجتماعي في المقام الأول، وهي ظاهرة ذات إبعاد اجتماعية معينة، وهدف التنظير والتفسير هو تحديد هذه الأبعاد.

- ويرى بعض السوسولوجيين أن الجريمة هي شكل من أشكال الاستجابات الانسحابية لعدم قدرة الإنسان على التكيف مع الإطار الإقليمي للمجتمع، معوق من معوقات الوظيفة للنسق الاجتماعي وتهديد حقيقي لجوهر القيم الخاصة بالمجتمع ككل .

- ناتج للصراع القائم بين المجتمع وبين إفراده وعدم قدراتهم على التعايش داخله.

- الإفراز الحقيقي للتحويلات والتغيرات السريعة للمجتمع ويؤدي ذلك إلى اهتزاز قيم الأفراد وانحرافها وعدم القدرة على مسايرة هذه التحويلات.

- ربما يكون المفهوم الاجتماعي للجريمة وتفسيره لأنماط السلوك الإجرامي أكثر المفاهيم شمولية وأكثرها شيوعاً وأقربها للمنطق والسببية، وأكثرها استيعاباً لكافة الظروف والأسباب والعوامل التي يشيع تواجدها عند بحث أسباب الجريمة والانحراف وعلّة السلوك الإجرامي والمنحرف.

- يقوم المفهوم الاجتماعي على اعتباران، الجريمة والانحراف ظاهرة اجتماعية ذات أبعاد اجتماعية معينة ولذلك فإن هدف التفسيرات لهذا المفهوم هو تحديد هذه الأبعاد وتشخيص تلك العوامل المختلفة التي تشكل الأساس الذي يقوم عليه السلوك الإجرامي أو تطوره.

2- **الاتجاه النفسي للجريمة:** يرى أنصار مدرسة التحليل النفسي أن الجريمة سلوك لاشعوري تعويضي للتخلص من الصراعات التي يعاني منها الفرد بين الهو والذات العليا، وبين منظمات المجتمع ومن المحتمل أن يصبح الفرد مجرماً في حال عدم قدرته على كبت دوافعه الغريزية باستمرار، وقد قدم **سيجمون** تفسيرات مختلفة للجريمة منها:



- أن السلوك الإجرامي والمضاد للمجتمع نتيجة أن المجرم إنسان أخفق في تعويض دوافعه الغريزية الأولية أو فشل في جعلها أنماط سلوكية مقبولة.

- أن المجرم غالبا ما يعاني حاجة ملحة للعقاب لكي يتخلص من مشاعر الذنب التي نشأت من المشاعر اللاشعورية المدمرة التي يعاني منها فترات طويلة.

- أن الجريمة نتاج الشخصية غير الناضجة أو لعدم توازن بين قوى الشخصية.

3- **الاتجاه الاقتصادي للجريمة:** يشير الاقتصاديون إلى أن هناك علاقة مؤكدة بين الفقر الناتج من الحرمان وارتكاب الجرائم، وبين ارتفاع معدلات الجريمة وتدهور الأحوال الاقتصادية، كما يرى الماركسيون أن الجريمة في جوهرها نتاج طبيعي لاستغلال الرأسماليين للعمال والطبقات الفقيرة الكادحة وعدم اهتمامهم بمطالب الطبقة البرجوازية، يرون أن الحد من معدلات الجريمة يكمن في تطبيق النظم الاشتراكية التي تهدف إلى تطبيق العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص، للحد من الصراع الطبقي الذي يثير الفقراء والمعوزين والمحتاجين والذي يدفعهم إلى ارتكاب الجرائم المختلفة.

ويرى الرأسماليون أن النظام يسعى إلى الربح والمنافسة الحرة بدون حدود والتركيز على المصلحة الفردية التي تؤدي في النهاية إلى صالح المجتمع، وأن القصور لا يرجع إلى النظام الرأسمالي بل إلى سوء التطبيق، كما أن هناك دراسات تناولت العلاقة بين الجريمة وبعض الظواهر الاجتماعية مثل عمالة الأطفال والنساء ظاهرة البطالة، حيث ثبت ارتباطها بزيادة معدلات الجريمة، ويتفق مع القول الفيلسوف الفرنسي جبرائيل تارد أن العمل وحده هو العدو الأول للجريمة.

4- **الاتجاه الجغرافي للجريمة:** أكد أصحاب هذا الاتجاه على عناصر البيئة الجغرافية كعوامل مسببة للسلوك الإجرامي مثل (الموقع الجغرافي والمناخ بما يتضمنه من درجة حرارة ورطوبة وضغط جوي والسطح والتضاريس)، وأثبتت دراسة **مونتسكييه** أن معدل حدوث بعض صور الجريمة بتغير موقع المكان من خطوط العرض قربا وبعدا عن الساحل، وأن نسبة الإجمام تزداد كلما اقتربنا من القطبين. وأثبتت دراسات أخرى أن الجرائم التي ترتكب ضد الأشخاص تزداد في الفصول الحارة، إن الجرائم التي ترتكب ضد الممتلكات تسود المنطقة الشمالية وفي وقت الشتاء.

5- **الاتجاه البيئي للجريمة:** اتجه بعض الباحثين إلى تفسير السلوك الإجرامي على أساس العلاقة بالبيئة المكانية وما تتضمنه من ضغوط مختلفة سيئة تدفع إلى الجناح وإلى الجريمة، يسمى التفسير القائم على هذا الاتجاه بالتفسير الايكولوجي.



تشير دراسات كلينارد شو من أبرز الدراسات الايكولوجية الأمريكية عامة، حيث اهتم بموضوع الحي أو مكان الإقامة، ومدى الاختلاف في معدلات الجريمة من حي إلى آخر، وكانت أبرز فرضيات شو أن الأحياء التي تتصف بالفقر والمباني المتهاكلة والمزدحمة ولا تتوفر فيها الشروط الصحية، هامشية بجوار الأحياء في المدن الكبيرة تكون عرضة لتزايد أعداد المنحرفين والمجرمين.

6- الاتجاه القانوني للجريمة: يستهدف القانون بشكل عام حماية أفراد المجتمع من أضرار متعمدة أو غير متعمدة، وتعد الجريمة في القانون هي كل سلوك يحرمه القانون ويرد عليه عقوبة جزائية أو تدبير احترازي، الجريمة هي نوع من أنواع وأنماط السلوك ينص القانون على تحريمه وعقاب مرتكبيه، ويمكن القول بأن الجريمة في إطار القانون هي ضرر محظور بمقتضى القوانين والتشريعات الجنائية منسوب إلى شخص ما ارتكبه عن إرادة وقصد، ويجب أن ينال عقابا وفقا للتدابير القانونية المعمول بها في المجتمع، يركز المفهوم القانوني على ارتباط الفعل بالإرادة، مخالفة نص القوانين، لا يحمي ولا يفرق بين جنس، أو النية أو سوئها.

تتسم الجرائم المنظمة عادة بأنها تهدف إلى التجارة (لا التجارة العادية المشروعة بل التجارة الغير مشروعة) التي باتت محل رفض واستياء المجتمع الدولي نذكر منها:

- ✦ جريمة الاتجار بالرقيق.
- ✦ جريمة الاتجار بالأشخاص لغرض أعمال الدعارة.
- ✦ جريمة الاتجار بالمخدرات.
- ✦ جريمة الاتجار بالمطبوعات الإباحية والجنسية.
- ✦ جريمة غسيل الأموال.
- ✦ جرائم الإرهاب.

هذه الطائفة من الجرائم تتفق على أنها جرائم منظمة، ويجمع المجتمع الدولي على أنها باتت تهدد النظام العالمي أي أنها (ظاهرة عالمية)، مما دفع المجتمع الدولي إلى عقد المؤتمرات الساعية للحد منها ومن ثم القضاء عليها، مثل مؤتمر نابولي لسنة 1994م والذي ناقش موضوعات هامة مثل:

- المشاكل والأخطار التي تطرحها الجريمة المنظمة عبر الدول في مختلف مناطق العالم.
- التشريعات الوطنية ومدى كفاءتها في التصدي لمختلف أشكال الجريمة المنظمة عبر الدول.
- أشكال التعاون الدولي لمنع ومكافحة الجريمة المنظمة عبر الدول على مستويات التحقيق والإنابة والقضاء.

- الأساليب والمبادئ التوجيهية الملائمة لمنع ومكافحة الجريمة المنظمة عبر الدول على الصعيدين الإقليمي والدولي.
  - مدى جدوى الصكوك والاتفاقيات الدولية في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الدول.
  - منع ومكافحة غسل الأموال ومراقبة عائدات الجريمة.
- وانتهى المؤتمر إلى إصدار إعلان نابولي السياسي والذي من خلاله وضعت خطة عمل عالمية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر دول العالم المختلفة، ولكن المؤتمر لم يكن أول تحرك للمجتمع الدولي بل جاء مكملًا للعديد من جهود القانونيين السابقين نذكر منها:
- ✦ مؤتمر فيينا 1815م "انتهى بإصدار تصريح يقرر فيه تعاون الدول ضد تجارة الرقيق"
  - ✦ اتفاقية سان جرمان 1919م "بشأن حظر الرق والعبودية والسخرة".
  - ✦ اتفاقية السخرة 1930م.
  - ✦ الاتفاق الدولي المعقود في 18 مايو 1904م حول تحريم الاتجار بالرقيق الأبيض، والمعدل بالبروتوكول الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في 3 ديسمبر 1948م.
  - ✦ الاتفاقية الدولية المعقودة في 4 مايو 1910م حول تحريم الاتجار بالرقيق الأبيض، والمعدلة بالبروتوكول السالف الذكر.
  - ✦ الاتفاقية الدولية المعقودة في 30 سبتمبر 1921م حول تحريم الاتجار بالنساء والأطفال والمعدلة بالبروتوكول المقر من الأمم المتحدة في 20 أكتوبر 1947م.
  - ✦ الاتفاقية الدولية المعقودة في 11 أكتوبر 1933م حول تحريم الاتجار بالنساء البالغات، والمعدلة بالبروتوكول السالف الذكر.
  - ✦ اتفاقية جنيف للحد من تصنيع المواد المخدرة 1931م.
  - ✦ الاتفاقية الموحدة للمخدرات 1961م.
  - ✦ اتفاقية جنيف الخاصة بتجريم وعقاب الإرهاب الدولي 1937م.
  - ✦ اتفاقية واشنطن الخاصة بمنع ومعاقبة أعمال الإرهاب 1971م.
  - ✦ اتفاقية نيويورك الخاصة بمنع ومعاقبة الجرائم الموجهة ضد الأشخاص المقيمين بالحماية الدولية 1973م.
  - ✦ الاتفاقية الأوروبية لقمع الإرهاب 1977م.

من الملاحظ على هذه الاتفاقيات والمؤتمرات أنها وضعت خصائص مشتركة لطائفة من الجرائم المنظمة بحيث لو توافرت نكون أمام جريمة منظمة وهي:

1- أن الجريمة المنظمة ترتكب من عصابات أو جماعات إجرامية منظمة على الصعيد العالمي.  
2- أن هذه الجماعات تتخذ من العنف والتهديد والترجيع أسلوباً لتعاملها مع الآخرين حتى تضمن تسيير أعمالها.

3- أن الجريمة المنظمة لا بد وأن تكون مدروسة و مخطط لها.

4- تهدف الجماعات الإجرامية إلى الربح والكسب من وراء عملياتها على الغالب.

5- تتحرى هذه الجماعات السرية والدقة في ارتكاب جرائمها.

6- لا تقوم هذه الجماعات على شخص واحد بل مستمرة على الدوام.

فهذه الخصائص من شأنها أن تسهل لنا معرفة ما إذا كانت الجريمة جريمة منظمة دولية ، كما أن الجرائم التي عرضناها ليست هي فقط جرائم دولية منظمة أي إنها ليست على سبيل الحصر بل المثال لأن هناك جرائم أخرى مثل الاتجار بالسلاح والاحتيال الدولي وتهريب التحف والآثار وسرقة المصنفات الفكرية أو الفنية وتزويرها ، فكل هذه الصور يمكن اعتبارها جرائم منظمة.

ثالثاً: سبل وآليات مواجهة الجريمة والقضاء عليها

### 1. آليات المواجهة:

1- ضرورة الارتقاء بمستوى القائمين على الجهاز الأمني والعاملين في مجال مكافحة الجريمة من حيث حسن الاختيار والتأهيل والتدريب.

2- دعم الجهاز الأمني والتكنيكات والاستراتيجيات الدولية والمستجدات العالمية في مجال مكافحة الجريمة.

3- زيادة الحوافز المادية والمعنوية لرجال الأمن المنوط بهم حماية الأمن والأمان للشعب.

4- ضرورة الأخذ بالأسلوب العلمي والتقني في مواجهة الجريمة دراسة وتشخيصاً وعلاجاً.

5- التواصل بين جهود رجال الأمن والمواطنين.

6- التكامل بين الجهود الأمنية الدولية والجهود الأمنية المحلية للقضاء على العصابات الإجرامية متعددة الجنسيات.

7- التعديل والتطوير في الجزاءات والعقوبات المقيدة للحرية بما يتلاءم مع التغيرات التي تحدث في المجتمع.

- 8- تبني الجهاز الأمني مفهوم الثقافة وإقائية لبعض الظواهر الإجرامية مثل الانحرافات السلوكية.
- 9- ضرورة توافر قاعدة بيانات عامة تضم المعلومات والإحصائيات الدقيقة عن مظاهرها لانحراف والإجرام.
- 10- إعادة الثقة بين الجمهور والجهاز الأمني إرساء ثقافة المسؤولية الاجتماعية والتساند بين الطرفين توفر سبل التواصل والاتصال بين المواطنين والجهاز الأمني.
- 11- الاهتمام بأقسام الشرطة وكيفية الاستعداد لمقابلة المواطنين وحسن استقبالهم عند بلاغهم للجرائم.
- 12- دعم منظمات المجتمع الديني والناشطين الاجتماعيين من قبل الجهاز الأمني والتعاون معهم للحد من الجريمة.

## 2. دور البحث العلمي في التخطيط سياسة الوقاية من الجريمة:

- ◆ أن يتركز التخطيط لمنع وضبط الجريمة على البحث والتنقيب في إعداد التشريعات.
- ◆ ببحوث حول تشكيلات القضاء الجنائي وإجراءاته وأدلة الإثبات المادية والمعنوية.
- ◆ بحوث خاصة بتطوير أساليب ووسائل الرقابة الأشخاص ذوي الشبهات الإجرامية والأماكن ذات النشاطات المشبوهة، وتطوير أساليب الكشف عن الجرائم والتحريات والتنقيش عن أثارها ومرتكبيها وفحص ملحقاتها.
- ◆ البحوث الخاصة بتوعية وتنقيف المواطنين بخطورة الجرائم وإشكالها، وكيفية أخذ التدابير اللازمة لحماية أنفسهم وأموالهم منها.
- ◆ كيفية التصرف عند التعرض للجريمة. وكيفية التعاون مع الأجهزة الأمنية للكشف عن الجرائم.
- ◆ بحوث من حيث الاعتراف بالهدف الإصلاحي للجزاء عقوبة أو تدبيرا احترازيا أو تدبيرا تقويما في الاعتماد على البحث العلمي.
- ◆ من أهداف البحث العلمي في مجال معالجة المجرمين تقييم برامج المعاملة المطبقة على المحكوم عليه في المؤسسات العقابية.
- ◆ يتيح البحث العلمي وضع معايير يرجع إليها في اختبار الجناة الذين تصلح لهم المعاملة خارج المؤسسات العقابية، كالوضع تحت الاختبار والحكم بالعمل الإصلاحي دون سلب الحرية.

## الخاتمة:

إن الإعلام الأمني لا يكفي لتحقيق الاستقرار والأمان للمجتمع، لأن حالة الاستقرار تتطلب نوعاً من السلوك واليقظة والتعاون من جانب الجماهير مع رجال الأمن، ولا يمكن أن تتحقق من خلال رد الفعل التلقائي الطبيعي الذي يصدر عن هذه الجماهير في أعقاب الأحداث أو المشكلات التي تهدد أمن المجتمع واستقراره، أو من خلال عرض القوانين الجديدة أو تقديم بعض الحقائق الأمنية المرتبطة بأمن المجتمع وسلامته.

ومن هنا كان لابد من الاعتماد أكثر على فنون اتصالية أخرى إلى جانب الإعلام لخلق حالة من التأهب والاستعداد لدى الجماهير للسلوك الإيجابي الفعال في مواجهة محاولات الاعتداء على الاستقرار والأمن أو تهديدهما بأي شكل من الأشكال، وهذه الفنون الاتصالية تشمل التوعية وتكوين الاتجاهات أو تعديلها، والإقناع بسلوكيات إيجابية في مواجهة الجريمة وهذه الفنون تندرج جميعها تحت مظلة الدعاية البيضاء التي تسعى لإحداث تأثير مقصود وموجه لصالح قضية الأمن في المجتمع.

## في ضوء ما تقدم يمكن الخروج بالنتائج التالية:

- أن المجتمع الدولي بدأ يعي فعلاً مدى خطورة الجريمة المنظمة وما يتبعها من عمليات لتبييض الأموال، والآثار السيئة التي تصاحبها على الدول في اقتصادها وفي برامجها التنموية.
- أن الجهود الدولية المبذولة لمواجهة الجريمة المنظمة من خلال مكافحة تبييض الأموال كان حلاً ذكياً من أجل سد الأبواب أمام عناصر جماعات الإجرام المنظم، للاستفادة من ريع إجرامهم الوسخ والقذر والدليل على ذلك أيضاً هو وفرة الاتفاقيات الدولية والإقليمية في مجال مكافحة تبييض الأموال، والقوانين الخاصة التي بدأت تسنها الدول تباعاً لمكافحة تبييض الأموال والتضييق على الجريمة المنظمة.
- من خلال استراتيجيات الاتفاقيات الدولية، وتوصيات مجموعة (غافي) الأربعين، ومن بعدها المعايير الخمسة والعشرون التي أقرتها كميثاق للدول في مجال مكافحة تبييض الأموال، نلاحظ أنها ركزت على أمور مهمة في مجال الوقاية من تبييض الأموال، والتي يجب تعزيزها دائماً لتفعيل عملية الوقاية.
- إن جل الاتفاقيات المبرمة في مجال مكافحة الجريمة المنظمة قد استلهمت سياسة جنائية تهدف إلى القضاء على ارتكاب الجرائم بالنظر إلى آثارها وليس إلى الأسباب المؤدية إليها، وخاصة إذا ما وضع في الاعتبار أنماط الإجرام المنظم، فقد تم اختيار أنماط الجريمة بطريقة تعمل على القضاء على الظواهر الإجرامية المنظمة، كما تطلب ذلك العمل بسياسة وقائية موازية تعمل على استثمار بعض المصادر الهادفة إلى إصلاح عدم التوازن الاقتصادي والسياسي والاجتماعي.

- بالرغم من الجهود المبذولة في مجال مكافحة الجريمة المنظمة من خلال التصدي لعمليات الجريمة المنظمة، إلا أن المشوار أمام هذه المواجهة يبقى طويلا يتسم بالاستمرارية وعدم الانقطاع أو التراخي فعصابات الجريمة المنظمة عودتنا دائما بتطوير أساليبها وتنويع أنماط جرائمها بشكل سريع، سرعة التقدم التكنولوجي والعلمي، مما يستدعي اليقظة الدائمة والبحث المستمر لتعزيز ذلك الجهد المبذول إلى حد الآن، بهدف تعزيز مواقعهم وتسهيل تسلله إلى مراكز النفوذ والسلطة في المجتمع، والسعي إلى اكتساب زعمائه المكانة الاجتماعية المرموقة بصفتهم من كبار رجال الأعمال ، إضافة إلى حماية أموال العصابة من المصادرة.

#### كما يمكن الخروج بمجموعة من التوصيات التالية:

- أنه لا يمكن لأية إستراتيجية توضع لمكافحة الجريمة المنظمة أن تنجح في أهدافها ما لم تتوفر هنالك إرادة سياسية من أصحاب القرار الوطني أو الدولي لضمان تطبيق الخطط الموضوعة، وإرساء آليات فعالة تعمل في ذلك الاتجاه.

- إذا كان التوقيع على أية اتفاقية إنما يمثل الخطوة الأولى نحو الالتزام بأحكامها، فإن هناك خطوات أخرى عديدة أكثر أهمية ينبغي أن تتخذ على الصعيد الوطني والتي تبدأ بالتصديق عليها، ثم اتخاذ مجموعة من الإجراءات تشكل قاعدة لسياسة جنائية فعالة في مواجهة الجريمة المنظمة.

- يجب على الدول التي تسعى بجد لمكافحة الجريمة المنظمة أن تعمل على صياغة قواعد تشريعية متطورة تحكم حالات المصادرة، وتعمل بتعديلها وتتميمها كلما استدعت الحاجة إلى ذلك من أجل مواكبة تطور الجريمة وأساليبها.

- يجب على الدول أن تعمل على ضمان توسيع وتفعيل نطاق الآليات القائمة، وضمان تطبيق السياسات والأدوات والأعمال الخاصة بمكافحة الإجرام المنظم سواء محليا أو دوليا.

- يجب على الدول التي تعاني من عجز في مكافحة الجريمة المنظمة أن تسعى من أجل تذليل العقبات أمام سياساتها المتبعة في مكافحتها، وذلك من خلال تقويض بؤر الفساد ومحاربة الرشوة، والتي تعتبر المحضن الرئيسي لتلك الأنماط الإجرامية الخطيرة.

- دعم التعاون الدولي والإقليمي وحتى الثنائي في مجال مكافحة الجريمة المنظمة، وذلك من خلال تسهيل تبادل المعلومات فيما بين الدول حول المشبوهين وعملياتهم غير المبررة اقتصادياً، وتسهيل تبادل المجرمين، وتمتين التعاون من خلال تبادل الخبرات والسياسات التي تثبت نجاعتها ميدانياً، وتحسين التعاون القضائي في المسائل الجنائية وتبسيط الإجراءات وتحديد القيود التي تتعلق برفض التعاون.

- خلق سياسات وطنية لمكافحة الإجرام المنظم، من خلال إيجاد وتشغيل مجموعات متعددة التخصصات في قطاع مكافحة، وتكون مسؤولة عن رقابة الظاهرة الإجرامية وهي على إدراك ووعي بعمليات البحث الجنائي ذات الأهمية، وتساهم في تطوير وتنشيط السياسات الوطنية في الصراع مع الإجرام المنظم.

- التكوين المستمر للكفاءات في مجال مكافحة الجريمة المنظمة، سواء للأعوان الجنائيين أو الأعوان المصرفيين، مع فتح الأبواب وتسهيلها لهم للاستفادة من النماذج المطبقة دولياً ليس في مجال جمع البيانات وتحليلها فقط، بل حتى على مستوى المجال العملي الميداني.

**المراجع:**

- د.محمد سعد أبو عامود، العلاقات الدولية المعاصرة، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2007.
- د.إبراهيم إمام، الإعلام والاتصال بالجماهير، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1981.
- حمدي شعبان، الإعلام الأمني وإدارة الأزمات والكوارث، القاهرة، مطابع الشرطة، 2005.
- علي الباز، الإعلام والإعلام الأمني، الإسكندرية، مركز الإشعاع الفني، 2001.
- د.محمد عبد الوهاب حسن عشاوي، دور الصحف في إدارة الأزمات: دراسة تطبيقية على جريمة الثأر الإسكندرية، منشأة المعارف، 2009.
- د.محمد سعد أبو عامود، الإعلام والسياسة في عالم جديد، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2008.
- د.علي السيد إبراهيم عجوة، الإعلام الأمني العربي: الواقع، أسباب القصور، الدور المأمول، جامعة نايف العربية للعلوم الأمني بالتعاون مع مركز التنوير المعرفي والأكاديمية العسكرية بالسودان، 2013.
- خالد طعمة صعفك الشمري، القانون الجنائي الدولي، الطبعة الثانية، الكويت، 2005.